حال الحياة فيصح كالمرة على شعته الايسر فحل شعته الايمن حتى يصل الماء اليه ثم على شعته
الايمن فيغسل الايسر كذلك ولا يكب على وجهه ليغسل ظهره ذكره الترجي ثم يتعهد جيد
المرة الاولى ويسند الصدر اويده او ركبته على حسب ما يتيسر ويمسح بطنه مسحا رقيقا وفي
المحيط يمسح بطنه بعد المرتين فان خرج منه شيء ازاله وتراجع في غير رواية الاصول انه
يمسح بطنه اول غسله وهو قول الشافعي والاول هو ظاهر الرواية ولا يعيد غسله ولا
وضوءه لاجل ما خرج لانه خرج عن التكليف بنقض الطهارة فكانت تلك النجاسة في
حقه بمنزلة نجاسة اصابت الميت من الخارج فانه يكفيه غسلها وقال في البدائع يغسل
في المرة الاولى بالماء القراح وهو الذي لم يخالطه شيء ليستأنس به بدنه والنجاسة التي عليه
وفي المرة الثانية بماء السدر ما يجري مجرى الاشنان وفي الثالثة بالماء القراح وفي الكافور
قال ابن الهمام في شرح الهداية الاولى ان يغسل الاوليان بالسدر كما هو ظاهر الكتاب يعني
الهداية واخرج ابو داود وعن ابن سيرين انه كان ياخذ الغسل غسل عليه يعني التي
غسلت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني ابن سيرين بالسدر مرتين
والثالثة بالماء والكافور وسنده صحيح انتهى وروى الجماعة عن ام عطية دخل علينا رسول
صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته فقال اغسلنها وترا ثلاثا او خمسا او سبعا وابدين
واجعلن في الاخرة كافورا او شيئا من كافور وفيه دليل على جواز الزيادة على الثلث عند الحاجة لكن ينبغي
ان يكون وترا ذكره في شرح مختصر الكرخي وكذا في المفيد ولا يؤخذ شيء من شعر الميت ولا ظفره
ولا يختن لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها الكوت ذلك فقالت علام تصورون ميتكم
رواه مسلم اي تاخذون ناصيته يقال لضوته اي اخذت ناصيته ولان السنة ان يدفن
الميت بجميع اجزائه لاحترامه ولان ذلك في الحي يفعل للزينة والميت قد فارق الزينة
واهلها وفي المرغيناني ولو انكسر ظفر الميت فلا بأس باخذه قال المرغيناني ويبدأ في غسله
استعمال القطن وقال الرضه لا باس بان يحشى مخارقه وسامعه بالقطن ويجعل القطن
على وجهه وقيل لا باس بان يحشى مخارقه كافنه وفمه وجوزه بعضهم في دبره واستحبه
مشايخنا واذا تمر غسله نشف بثوب لئلا يبتل كفنه وجعل الحنوط على رأسه ولحيته
وهو ما يخلط من اصناف الطيب لاجل الموتى خاصة ولا باس بجميع انواع الطيب غير الزعفران
والورس في حق الرجال ولا باس بهما في حق النساء وذكره في التحفة فدخل فيه المسك وبه
قال اكثر العلماء وكرهه بعضهم واستعماله في حنوط النبي صلى الله عليه وسلم حجة عليهم
فقد اخرج الحاكم عن علي وابن قانع عن علي رضي الله عنه مسك فاوصى ان يحنط به
وقال هو فضل حنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابن ابي شيبة وابن ماجه وقال
النووي اسناده حسن وجعل الكافور على مواضع سجوده وهي جبهته وانفه ويداه

وركبتاه

وركبتاه وقدماه رواه البيهقي عن ابن مسعود لانه يطرد الهوام وفيه تجفيف وحفظ عن
اسراع التغير والفساد وموارح التجوز اولى بهذه الكرامة لشرفها وقال النخعي وضع
الحنوط على الجبهة والراحتين والركبتين والقدمين ثم غسل الميت وتكفينه والصلوة
عليه ودفنه فروض كفاية بالاجماع واختلف في سبب وجوب غسله والجمهور منا ومنهم على
انه نجاسة حصلت بالموت لانه كسائر الحيوانات ينجس بالموت ولذا لا يتغسل لو عوته
فيها ولو حمله احد وصلى به قبل الغسل لا تجوز صلوته ولو كان سبب حدثا لحل بالموت
كما قال البعض لجازت كمن حمل محدثا او كرامة لادمي المسلم بالغسل بطهارته بالغسل
بخلاف خروج من الميتات وقوله عليه الصلوة والسلام لمؤمن لا ينجس حي ولا ميت الذي
دل عليه سياق الحديث وهو جنابة ابي هريرة رضي الله عنه اي لا يصير نجسا بالجنابة كالحي
للقذيفة التي ينبغي بعدها ان يتحرم كالنبي صلى الله عليه وسلم والا فالاجماع انه ينجس بالجنابة
للقذيفة اذا اصابته وصلى وشرط في غسله النية قال ابن الهمام في شرح الهداية الظاهر
انه تشترط لاسقاط وجوبه عن المكلف لا لتحصيل طهارته هو لا قائل بانه يصير طاهرا بالغسل ولانا
لم نقف عليه بعد وقالوا في الغريق يغسل ثلثا في قول ابي يوسف وعن محمد في رواية ان
نوى الغسل عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو فثلاثا جعل الحركة الاخراج بالنية
غسلة وعنه يغسل مرة كانه ذكر في هذه المقدار الواجب منها وليس فيما ذكرنا ما يفيد اشتراط
النية لاسقاط الوجوب بل يفيد انها فرض وجود فعل الغسل لمن تاخر غسله لاجل
تعليم الغير يسقط الوجوب ويكون اداء لحقه وهو قول ابي يوسف يغسل الغريق ثلثا انما
يفيد ان الغسل المحاصل من الغرقى لا يعد غسلا يغسل ثلثا اقامة للسنة لان المقصود
الغسل المضاف الينا وقد لا يفيد انه لا يسقط الوجوب عنا الا بنية وكذا المروي عن محمد
انما ذكر النية لتبرير حركة الاخراج غسلة مضافة الينا لا لاجل ان النية شرط يسقط
الوجوب عند فعلنا فليتامل وقد علم من الاصول ان ما وجب لغيره من افعال المكلفين
يشترط وجوده لا وجوده قصدا كالسعي الى الجمعة والطهارة ولا تردد صلوة الجنازة
لانها من الاعمال الاخروية نعم لو ينا الغاب العبادة بدون النية انما ان لا يسقط
الوجوب بحيث يستحق العقاب بالترك على ترك الواجب فلا دليل عليه والاولى في الفعال
ان يكون اقرب للناس الى الميت فان لم يحسن الغسل فاهل الامانة والورع ويمنع الجاهل
ولو حضر اذا رأى من الميت شيئا مما يعيب الميت ستره ان يستره ولا يحدث به لانه
غيبة هذا اذا كان من العيوب الموجودة قبل الموت وكذا اذا كان من العيوب الحادثة
بالموت كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان شهورا ببدعة فلا بأس بذكره ذلك تحذيرا
للناس من بدعته وان رأى حسنا من امارات الخير كوضاءة الوجه والتيمم ونحو

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)